

إدارة
التواصل

صندوق النقد الدولي



بيان صحفي رقم 13/202

للنشر الفوري

٧ يونيو ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ٢٤ شهرا مع تونس

بقيمة ١,٧٤ مليار دولار أمريكي

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ٢٤ شهرا مع تونس بقيمة تعادل ١,١٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٧٤ مليار دولار أمريكي)، وذلك لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته السلطات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ بغية تقوية الحواجز الوقائية المالية والخارجية والعمل على تحقيق نمو شامل بمعدلات أعلى. وتتيح هذه الموافقة صرف مبلغ فوري يعادل ٩٨,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٥٠,٢ مليون دولار أمريكي)، بحيث يُصرف باقي المبلغ على مراحل أثناء فترة البرنامج، وعلى أن يخضع البرنامج لثمان مراجعات في تلك الفترة. وبمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني، يتاح لتونس الاستفادة من موارد الصندوق في الحدود العادية بنسبة تصل إلى ٤٠٠% من حصة عضويتها.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المعنية بتونس، قالت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس المجلس بالنيابة:

"بدأت تونس تحقق تعافيا اقتصاديا معتدلا، في بيئة اقتصادية دولية محفوفة بالتحديات وفي سياق التحول السياسي الذي تمر به. ومن التحديات الأساسية أمام تونس هشاشة القطاع المصرفي، والمطالب الاجتماعية الملحة، وأوجه التفاوت واسعة النطاق على المستوى الإقليمي، ومعدل البطالة المرتفع، إلى جانب اتساع عجز المالية العامة والحسابات الخارجية.

"وقد وضعت السلطات التونسية برنامجا اقتصاديا شاملا لمعالجة هذه التحديات، يهدف إلى تعزيز الحواجز الوقائية المالية والخارجية، مع وضع الركائز اللازمة لتحقيق نمو أقوى وحماية السكان الأكثر ضعفاً.

"وقد اتخذت السلطات تدابير مهمة بالفعل للحد من مواطن الضعف القائمة، لا سيما من خلال تشديد السياسة النقدية، وزيادة مرونة سعر الصرف، وتخفيض تكلفة الدعم. وتركز إصلاحات المالية العامة المزمعة على زيادة الحيز المالي للإنفاق على الاستثمارات الحيوية والاحتياجات الاجتماعية الملحة عن طريق كبح زيادات الأجور وإصلاح الدعم، مع تقوية شبكات الأمان الاجتماعي. وسيساعد إجراء إصلاح شامل للسياسة الضريبية والإدارة الضريبية على توسيع قاعدة الضرائب وزيادة عدالتها.

"وتتخذ السلطات إجراءات حاسمة لمعالجة أوجه الهشاشة في النظام المصرفي. وفي هذا المجال، تتمثل الأولويات في إجراء عمليات تدقيق على البنوك العامة، وتعزيز الرقابة المصرفية، وتقريب المعايير الاحترازية مع المعايير الدولية. وستواصل الجهود لتحسين جودة البيانات ووضع آلية لتسوية الأوضاع المصرفية.

"وسيمت تعجيل الإصلاحات الهيكلية لدعم تحقيق نمو شامل بمعدلات مرتفعة، وإعطاء دفعة لتوظيف العمالة، والحد من أوجه التباين الإقليمية. والسلطات ملتزمة بتبسيط الحوافز المالية وتخفيف العقوبات التنظيمية بإصدار قانون جديد للاستثمار وإصلاح ضرائب الشركات، بالإضافة إلى الحد من البيروقراطية.

"وسيساعد برنامج السلطات – الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني يغطي عامين – على تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة صلابة الاقتصاد. ومع اكتمال تنفيذ البرنامج، سيصبح بمقدور تونس أن تتعامل مع الصدمات في المستقبل وتلبي الاحتياجات الملحة للسكان."

مرفق

آخر التطورات

واجهت تونس عددا من الصعوبات الاقتصادية وسلسلة من الصدمات الخارجية عقب ثورة يناير ٢٠١١. فبسبب البيئية الاقتصادية الدولية المليئة بالتحديات، إلى جانب التوترات الإقليمية والمحلية، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢% في عام ٢٠١١، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر والنشاط السياحي بأكثر من ٣٠% على أساس سنوي مقارنة، وارتفع معدل البطالة إلى مستويات قياسية. غير أن الاقتصاد التونسي بدأ في تحقيق تعافٍ معتدل في عام ٢٠١٢ بعد تلك الفترة من التراجع الحاد. فقد تم تمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري – والذي يرجع جزئيا إلى انخفاض الطلب من أوروبا – عن طريق التمويل المستمر من المانحين، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص النفاذ إلى الأسواق، وهو ما ساعد على زيادة الاحتياطيات (وإن كانت تظل دون المستوى المحقق في عام ٢٠١٠). وتم تضيق حيز الإنفاق في المالية العامة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاستثمارية الملحة، وإن كان الدين العام لا يزال في مستويات يصعب الاستمرار في تحملها. ومن أكبر التحديات الراهنة هشاشة القطاع المصرفي وانتشار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتفاوتة وارتفاع معدل البطالة بين الشباب. ولا تزال معالجة هذه التحديات في سياق التحول السياسي الجاري مهمة تتطلب الكثير.

ملخص البرنامج

شرعت السلطات في برنامج اقتصادي متوسط الأجل يهدف في الأساس إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع وضع الركائز اللازمة لدعم النمو وحماية الفئات السكانية الضعيفة. ويجمع البرنامج بين مجموعة من إجراءات السياسة والإصلاحات الهيكلية القوية، والدعم التمويلي الخارجي. ومن المتوقع أن يؤدي هذان العنصران معا إلى الحد من مواطن الضعف التي أنشأتها البيئة الاقتصادية الدولية الصعبة والتحول السياسي الجاري، وأن تكون أساسا لعودة ثقة المستثمرين.

وفيما يلي أهم البرنامج الذي يدعمه الصندوق:

تقوية الحواجز الوقائية المالية والخارجية: ومن أهم الإجراءات في هذا الخصوص: (١) وضع سياسة للمالية العامة تتيح حيزا للإنفاق يغطي التكاليف غير المتكررة (مثل إعادة رسملة البنوك) والنفقات الاستثمارية، مع تجنب مزاحمة القطاع الخاص على الائتمان؛ (٢) اعتماد سياسة نقدية رشيدة تهدف إلى احتواء التضخم؛ (٣) زيادة مرونة سعر الصرف للحفاظ على الاحتياطيات بما يتيح استخدامها في مواجهة ما يطرأ من صدمات خارجية كبيرة.

إرساء دعائم النمو عن طريق الإجراءات التالية: أولاً، معالجة مواطن الضعف الحرجة في القطاع المصرفي؛ ثانياً، الشروع في ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط بما يتيح تحسين عناصر الإنفاق – وهو ما يتضمن الحفاظ على الاستثمارات العامة؛ ثالثاً، تنفيذ جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي يساعد على إعادة بناء النموذج الاقتصادي التونسي عن طريق تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتقليص أوجه التباين على المستوى الإقليمي، والحد من شيوع تدخل الدولة.

حماية شرائح السكان الأكثر ضعفاً بتعزيز آليات المساعدة الاجتماعية وإجراء تقييم منتظم للأثر الاجتماعي المترتب على الإصلاحات المزمعة. وستساهم هذه الإجراءات، مع تحسين عناصر الإنفاق، في الحد من تفاوت الدخل.

تونس: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٩-٢٠١٤

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٤٢٣٢ دولار (٢٠١٢)
معدل الفقر: ١٢% (٢٠١٠)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة: ٧٨% (٢٠١١)

السكان: ١٠,٧ مليون (٢٠١٢)
الحصة: ٢٨٦,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أهم سوق للتصدير: فرنسا وإيطاليا
أهم الصادرات: المنسوجات، والإلكترونيات، والسلع الميكانيكية، والطاقة، والسياحة

توقعات		أولية				
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
الإنتاج والدخل						
٤,٥	٤,٠	٣,٦	١,٩-	٢,٨	٣,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٤,٤	٥,٦	٥,٣	٥,١	٤,٧	٣,٣	مخفض إجمالي الناتج المحلي
١٩,٠	١٧,٣	١٧,٣	١٦,٥	٢١,٨	٢٢,١	إجمالي المدخرات القومية (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٥,٠	٢٤,٧	٢٥,٤	٢٤,١	٢٦,٦	٢٤,٩	إجمالي الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	...	١٦,٧	١٨,٩	١٣,٠	١٣,٣	العمالة
معدل البطالة (نهاية الفترة)						
الأسعار						
٤,٧	٦,٠	٥,٦	٣,٥	٤,٤	٣,٥	مؤشر أسعار المستهلكين، متوسط
٥,٠	٥,٣	٥,٩	٤,٢	٤,١	٤,٠	مؤشر أسعار المستهلكين، نهاية الفترة
٢٤,٠	٢٣,٨	٢٣,١	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٣,١	مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣٠,٣	٣١,١	٢٨,٥	٢٧,٧	٢٣,٩	٢٥,٨	الإيرادات (باستثناء المنح)
٦,٤-	٧,٣-	٥,٤-	٣,٥-	٠,٦-	٢,٧-	النفقات وصافي الإقراض
٣,٨-	٥,٠-	٤,٧-	٢,٩-	١,١-	٢,٣-	رصيد المالية العامة (باستثناء المنح)
٤٩,٥	٤٥,٣	٤٤,٠	٤٤,٠	٤٠,٤	٤٢,٨	رصيد المالية العامة الهيكلية /١
مجموع الدين الحكومي (الأجنبي والمحلي)						
النقود والائتمان						
١٢,٠	١٢,٦	٨,٤	٩,١	١٢,١	١٣,٠	النقود بمعناها الواسع (ن ٣ من النظام المالي)
١١,٧	١٠,٨	٨,٧	١٣,٤	١٩,٦	١٠,٣	الائتمان المقدم للاقتصاد
...	...	٣,٣٠	٣,٥٣	٤,١٢	٤,١٠	سعر سوق المال (نهاية الفترة) /٢
القطاع الخارجي						
٦,٠-	٧,٥-	٨,١-	٧,٣-	٤,٨-	٢,٨-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء المنح)
٥,٦	٦,٥	٥,٢-	٨,٥	١٤,٠	٢٤,٨-	صادرات السلع، فوب (بالدولار الأمريكي)
٣,٧	٥,١	١,٥	٧,٧	١٥,٩	٢١,٩-	واردات السلع، فوب (بالدولار الأمريكي)
٢,٥	٢,١	٣,٩	٠,٩	٣,٠	٣,٣	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٠,٨	٩,٠	٨,٦	٧,٥	٩,٥	١٠,٦	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بمليارات الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة)
٤,٢	٣,٨	٣,٨	٣,٤	٤,٤	٥,٢	إجمالي الاحتياطيات (محسوبة بشهور الواردات) /٣
٥٤,٥	٥١,١	٥١,٦	٤٧,٨	٤٨,٣	٤٩,٤	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
سعر الصرف						
...	...	٠,٠	١,٧-	٠,٥-	١,٢-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
بنود للتذكرة:						
٨٥ ٤٦٥	٧٨ ٣٣٤	٧١ ٣٣٢	٦٥ ٣٧٠	٦٣ ٣٩٧	٥٨ ٨٨٣	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدينانير التونسية)

المصادر: السلطات التونسية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ باستثناء تكلفة إعادة رسملة البنوك ومدفوعات متأخرات غير متكررة لدعم الطاقة.

٢/ آخر البيانات للسنة الحالية.

٣/ الاحتياطيات في نهاية العام مقسومة على واردات السلع والخدمات في العام القادم.